

# المخزن والبايليك: ملاحظات حول مظاهر السلطة وآليات الحكم في البلاد المغاربية تونس والمغرب نموذجين

Makhzen and Beylik: Observations on the Features of Authority and Mechanisms of Government in the Maghreb  
Tunisia and Morocco

تتناول هذه الدراسة جوانب من آليات السلطة وأساليب الحكم في البلاد المغاربية، من خلال المقارنة التركيبية بين التجريبتين المغربية والتونسية في مرحلة ما قبل الاستعمار، وذلك عبر فهم دلالات مفاهيم السلطة، وكيف جرى تمثيلها في الخطابين المحلي والكولونيالي، إضافة إلى محاولة الكشف عن المرتكزات التي تأسس عليها أسلوب الحكم، وجوانب من آليات المشروعية السياسية، وأساليب الحفاظ عليها. وتحاول الكشف عن مظاهر التقاطع والتماثل في التاريخ المغاربي، من خلال دراسة إشكالية السلطة وآليات اشتغالها، لتلخص إلى وجود تشابهات كثيرة بين التجريبتين المغربية والتونسية، على مستوى الثقافة السياسية وأدواتها، إلى جانب وجود تقاطعات كثيرة على صعيد العلاقة بين دوائر الحكم ومكونات المجتمع، على الرغم من اختلاف المؤثرات الخارجية التي ساهمت في تحديد مسارات التطور التاريخي في البلدين.

**كلمات مفتاحية:** السلطة الرمزية، المخزن، البايليك، المغرب، تونس.

This paper assesses various aspects of the mechanisms and styles of government in the Maghreb through a complex comparison of precolonial Morocco and Tunisia. It assesses the concepts of power and asks how they were represented in local and colonial discourse and uncovers the foundations of political legitimacy on which styles of government were built. It looks for intersections and similarities in Maghrebi history, And concludes that there were many commonalities in the political cultures of these two regions despite the different external factors that determined the historical trajectory taken by each country.

**Keywords:** Symbolic Power, Makhzen, Beylik, Morocco, Tunisia.

\* باحث مغربي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

Moroccan Researcher at the Faculty of Humanities and Social Sciences, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.

## مقدمة

اتخذ الاهتمام بدراسة أشكال الحُكم وآليات ممارسة السلطة في الفضاء المغربي، والعالم الإسلامي عامة، بعدًا أكاديميًا، في سياق مبحث التاريخ السياسي، غير أن النظر إلى مفهوم السلطة من زاوية أبعاده الرمزية أضفى على الموضوع نوعًا من المشروعية في إطار الأبحاث الأنثروبولوجية والسوسولوجية، التي تناسلت تزامنًا مع بداية الأطماع الاستعمارية، وما ارتبط بها من توظيف لسلطة المعرفة خدمة للأهداف التوسعية الاستعمارية، على اعتبار أن الاستعمار يقتضي فهم بنى المجتمع المراد استعمارها في مقدمة لاستغلاله ماديًا وبشريًا.

ومع تطور البحث التاريخي المغربي، وتأثرًا بتيار التاريخ الاقتصادي والاجتماعي مع مدرسة الحوليات الفرنسية، بدأ إدراج "السلطة" بوصفها إشكالية على قائمة البحوث المختصة في مجال التاريخ الاجتماعي، في إطار الاهتمام بدراسة العلاقات بين السلطة المركزية وباقي شرائح المجتمع. وفي هذا السياق، أسفر الجهد الفكري لجيل المؤرخين المغاربة الثاني بعد الاستقلال عن حصيلة مهمة من الدراسات حول موضوع السلطة ومظاهرها وتجلياتها، علمًا أن معظم تلك الأبحاث اكتسب بعدًا مونوغرافيًا.

وبالنظر إلى الفوائد الجمة للبحث التاريخي في مسعاه التركيبي والتنظيري والمقارن، فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول رصد التقاطعات الملاحظة بين المغربين الأدنى والأقصى على مستوى آليات الحكم ومظاهرها، في مرحلة ما قبل الاستعمار.

## أولاً: المخزن والبايليك بين المفهوم والسياق التاريخي

يكتسي مجال تحديد المفاهيم أهمية مركزية في البحوث العلمية الحديثة، رغم الصعوبات التي تحول دون ذلك، لا سيما المفاهيم التي تندرج ضمن الحقل الدلالي الاجتماعي، والمرتبطة على نحو أو آخر بالفعل الإنساني، سواء كان ذلك الفعل سياسيًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا أو غيره. فهناك قاعدة مفادها أن لكل المفاهيم مرجعيات محددة، كما أنها تحتمل تأويلات عديدة بحسب قصد مستخدميها. وقد سبق لميشال فوكو أن أكد أن "للمفاهيم تاريخها، تراكماتها، تقاطعاتها وحقول استخدامها، وهي تعرف تداخلًا وتشابكًا وتحولًا، بل وعمومًا أيضًا"<sup>(1)</sup>.

ويندرج مفهوم المخزن ضمن الحقل الدلالي الاجتماعي والسياسي والثقافي، فهو يحمل دلالات ومعاني متعددة ومتنوعة. فكيف وقع تمثّل هذا المفهوم في كل من المغرب الأقصى والإيالة التونسية؟ وأيّ فروق وتقاطعات يمكن استجلاؤها على مستوى شكل الحُكم وآلياته بين المغربين؟ وأيّ صورة رسمتها الهيستوريوجرافيا التقليدية المغاربية حول المصطلح؟ وما طبيعة التأويل الذي صاغته الكتابات الأجنبية حوله؟

1 ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، ترجمة عبد العزيز العيادي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994)، ص 7.

## 1. محاولة في ضبط المفاهيم

### أ. المخزن

إن كلمة "المخزن" مشتقة من فعل الخَزَن، وهي "مصدر ميمي لفعل خزن بمعنى احترز ومسك المال مثلاً في خزانة"<sup>(2)</sup>، وتشير إحدى الدراسات إلى أن كلمة المخزن هي الترجمة العربية لـ "إغرم" و"أكادير" اللتين تتدرجان ضمن تقاليد المصامدة<sup>(3)</sup>، أكبر القبائل الأمازيغية في السهول والجبال، والتي تركز في الأساس على التنظيم والانضباط<sup>(4)</sup>.

أما من الناحية السياسية، فالمخزن هو نظام حُكمٍ قريب من مختلف النماذج الأخرى التي عرفها العالم الإسلامي، إذ تشابه بنيته تشابهاً كبيراً مع البنية التي عرفتها الإمبراطوريات الإسلامية الكبرى<sup>(5)</sup>، مثل الإمبراطورية العثمانية، كما يتشابه أيضاً مع الإمارات الصغرى التي قامت في مختلف أقطار العالم الإسلامي، ومنها نظام البايليك في الإيالة التونسية. فما المقصود بكلمة "بايليك"؟ وفي أي سياق جرى سحبه على نظام الحكم في إيالة تونس؟

### ب. البايليك

ظهر مصطلح "البايليك" في الإيالة التونسية منذ القرن الثامن عشر، حين بدأ الفاعلون السياسيون التونسيون تداوله على حساب مصطلح "المخزن" الذي يعود إلى عهد الدولة الحفصية. ويفسّر عبد الحميد هنية هذا التغيير الجذري بالرغبة لدى السياسيين التونسيين في خلق بناء سياسي جديد يختلف في مضمونه وهياكله عن المخزن الحفصي<sup>(6)</sup>.

وقد اشتقّ هذا المصطلح من كلمة "باي"، التي تطلق على حاكم الإيالة التونسية في العهد العثماني، ويُعرّفها المؤرخ محمد الصغير بن يوسف قائلاً: "ولما أتت أولاد علي تركي وملكوا عمالة تونس فالتولى منهم يسمى باي [وما معنى الباي ... قيل يا شجاع] وقيل يا أمير"<sup>(7)</sup>. فالكلمة، إذًا، تدل على نظام الحكم الذي أسسه الأتراك العثمانيون في الإيالة التونسية، منذ حضورهم الأول بها في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وقد تطور ذلك الحكم إلى أن استقر في نظام البايات الذي عمّر طويلاً إلى غاية السنين الأخيرة من الاستعمار الفرنسي<sup>(8)</sup> للبلاد التونسية. ويقول بن يوسف عن هذا التطور: "وتوالت الدولة التركية باشا ثم بلكباشية ثم داي ثم باي إلى الزمن الذي نحن فيه [الذي هو القرن الثامن عشر]"<sup>(9)</sup>.

- 2 إبراهيم بوطالب، "المخزن"، في: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، **معلمة المغرب**، ج 21 (سلا: مطابع سلا، 2005)، ص 7038.
- 3 أكادير وجمعتها إكودار هي لفظ أمازيغي يحيل على تراث عريق، وهي نوع من المخازن الجماعية التي اعتمدها القبائل الأمازيغية في المغرب، حيث تمتلك كل عائلة من القبيلة غرفة من المخزن المحصن لتخزين مؤناتها.
- 4 محمد حجاج الطويل، "الجباية"، في: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، **معلمة المغرب**، ج 9 (سلا: مطابع سلا، 1998)، ص 2909.
- 5 محمد أعيف، "المخزن والباكوهان: تأملات في الدولة ما قبل الحديثة في المغرب واليابان"، في: كمال عبد اللطيف (إعداد وتقديم)، **في الدفاع عن الاجتهاد والتحديث في الفكر العربي الإسلامي: أبحاث مهداة للأستاذ سعيد بن سعيد العلوي**، سلسلة أبحاث ودراسات 57 (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013)، ص 114.
- 6 عبد الحميد هنية، **تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، سلسلة دراسات مغاربية: الذاكرة التاريخية للبلاد التونسية (تونس: تير الزمان، 2012)، ص 242.
- 7 محمد الصغير بن يوسف، **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي**، تقديم وتحقيق أحمد الطويلي (تونس: المطبعة العصرية، 1998)، ص 125.
- 8 تم إلغاء النظام الملكي في تونس سنة 1957.
- 9 بن يوسف، ص 16-17.

أما محمد بن الخوجة فيعرف لفظ الباي قائلاً: "اعلم أن أول الألقاب الملكية الحسينية هو لقب الباي، معرب من لفظ بك في التركية [...] ومعناه السيد العظيم، وهو في أصله عندهم [أي الترك] من ألقاب رؤساء الجيش وأبناء الباشوات، كما أن لفظ باي برسمه هذا معناه أمير في اللغة الفارسية"<sup>(10)</sup>.

وفي الحصيلة النهائية، نشير إلى أن مصطلحي "مخزن" و"بايليك" استُخدما في مراحل تاريخية مختلفة، للدلالة على نظام الحكم في البلاد المغاربية، وتحديدًا المغرب الأقصى وإيالة تونس، إذ يُقصد بلفظة البايليك سلطة البايات وأتباعهم من قادة وعائلات مخزنية، تُشكل قاعدة استند إليها الحكم المخزني الحسيني، على غرار عائلة بن عياد والجلولي والمرابط وغيرها. وكان يُشار به إلى كل من تربطه صلة بدوائر البلاط بلفظة "مخزن".

## 2. السياق التاريخي لبروز منظومة المخزن

تعود الجذور التاريخية لبروز هذا المصطلح إلى عهد الدولة الأغلبية التي حكمت المغرب الأدنى في الفترة الممتدة ما بين القرنين التاسع والعاشر للميلاد، وهو الأمر الذي يؤكد القول المأثور عن محمد بن الحسن الحجوي<sup>(11)</sup>، الذي يفيد أن "الأصل فيها [أي كلمة مخزن] أن العرب لما اختطوا القيروان، واختطوا دار الوالي جعلوا بها مخزن المؤن والذخائر والأموال التي تُجبي من الرعية وتُدفع للجيش والموظفين، فصار اسم المخزن يطلق على دار الولاية التي هي مركز الحكومة"<sup>(12)</sup>.

ويحيل هذا النص على المعنى المتداول لمصطلح المخزن، والمرتبب بالمكان، حيث كانت تُخزَّنُ الجبايات المُحصَّلة من قبل ولاة الخلافة العباسية، كما يحيل أيضًا على العلاقة الجدلية بين مكان الخزن والادخار، ومركز الحكم. فكيف انتقل المصطلح من دلالة البسيطة على المكان إلى تعبير دال على التنظيمات الإدارية والسياسية؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن سلطة مخزنية في عموم المجال المغاربي؟

يطالعا الحجوي ببعض عناصر الجواب قائلاً: "وبقي ذلك الاسم سائرًا إلى أن وصل المغرب الأوسط والأقصى. فهو الآن يطلق في الأقطار الثلاثة بالمعنى المتقارب، أو المتحد، على ما يطلق عليه 'الباب العالي' عند الترك في الأستانة وكما يطلق لفظ الأعتاب الشريفة في المغرب الأقصى، فهي مرادفة لها تقريبًا، وإذ يطلق لفظ مخزن في المغرب الأقصى انصرف إلى رجال الدولة من غير احتياج إلى قرينة، لأنه حقيقة عرفية فيهم فهو إطلاق مغربي عربي إفريقي"<sup>(13)</sup>.

وهكذا، ظهر مصطلح المخزن، ولأول مرة في المغرب الأدنى (تونس الحالية)، ومع مرور الزمن تطور ليظهر جليًا في المغرب الأقصى، كما أنه "بقي سائرًا في تونس إلى أن وصل المغرب الأوسط والأقصى"<sup>(14)</sup>.

وتجدد الإشارة إلى أن دراسات لطفي عيسى هي من أبرز الدراسات التي أفردت جانبًا من اهتمامها لتوضيح دلالات هذا المصطلح، وقد خلص المهدي جراد في متابعته مسار مصطلح المخزن إلى أن هذه "اللفظة"، بعد أن كان يقصد بها الصندوق الذي كانت تجمع فيه

10 محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي والجيلاني الحاج يحيى (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986)، ص 57.

11 هو محمد بن الحسن الحجوي التعلبي (1874-1956)، أحد رجال العلم والفقه والتفسير وأحد دعاة الإصلاح في المغرب من أشهر كتاباته: الفكر السامي في تاريخ الفكر الإسلامي.

12 محمد جادور، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، سلسلة أبحاث (الدار البيضاء: منشورات عكاظ، 2011)، ص 43؛ أسية بنعدادة، الفكر الإصلاحية في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجًا) (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص 129، هامش 22.

13 جادور، ص 41؛ بنعدادة، ص 129.

14 بنعدادة، ص 129.

"أموال الخراج وتوجه إلى الخلافة الإسلامية بالمشرق"، أوضحت تطلق تدريجيًا على مكان خزن الجبايات العينية، ما جعلها تتخذ دلالة إدارية منذ العصر الموحدى ثم مع الحفصيين، لتتخذ الكلمة بعد ذلك دلالة سياسية في أيام البايات المراديين والحسينيين، إذ أضحى المصطلح مرادفًا لجهاز السلطة المركزية<sup>(15)</sup>.

ويُرجع بعض الدارسين أصول كلمة "المخزن" في المغرب الأقصى إلى عهد الموحدين، لتنتشر بعد ذلك في كامل البلاد المغاربية<sup>(16)</sup>، ومع ما تؤكد المصادر من أن المصطلح انطلق أساسًا من إفريقية (تونس الحالية) في العهد الأغلبي، وأصبح يحمل دلالة إدارية مع تراجع تبعية إيالات شمال إفريقية للخلافة العباسية في بغداد، إذ ظهر أول تنظيم سياسي للمخزن المغربي في عهد الأدارسة. ويتضح أن الجهود التحليلية لهؤلاء الباحثين استهدفت توضيح المدلول الإداري للمصطلح، دون معناه الاقتصادي المرتبط بمكان خزن أموال الجباية الذي تعود أصوله الأولى إلى العهد الأغلبي، كما أسلفنا.

وشدّد لطفي عيسى من جانبه على أن لفظة "المخزن"، كما برزت إلى الوجود في أيام الأغالبة، لم يكن معناها يتجاوز نعت الصندوق الذي كانت تجمع فيه الأموال الموجهة إلى بيت مال المسلمين بالمشرق، ولم يتم سحبها على جهاز الحكم إلا عندما تمكّن المغرب الأقصى من الإفلات من التبعية للخلفاء العباسيين في المشرق وممثليهم، سواء في إفريقية أو في الأندلس "على أيام الدولتين المرابطية والموحدية عندما تم إطلاق هذه التسمية على جميع المؤسسات والدواوين الإدارية المركزية التي كانت تعيش من مداخل هذه الخزينة أساسًا"<sup>(17)</sup>. وقد جرى سحب هذه التسمية كليًا على جميع أجهزة الدولة في العهد الموحدى، عندما نقل يعقوب المنصور الموحدى (1184-1199م) مجموعات من القبائل العربية من إفريقية إلى الساحل الغربي للمغرب الأقصى، وأوكل إليها مهمة جمع الخراج أو ما كان يسمى ضريبة "النايبة"<sup>(18)</sup>. وقد تواصلت السياسة نفسها مع المرينيين والزيبانيين والحفصيين<sup>(19)</sup> الذين "استندوا بدورهم إلى القبائل الهلالية والسليمية في الحفاظ على واقع الحكم بأيديهم أو تنظيم عملية اقتسام النفوذ مع غيرهم"<sup>(20)</sup>.

لقد طرأت تغييرات وتحولات تدريجية على جهاز الحكم ببلاد المغرب مع نهاية نموذج دولة الخلافة<sup>(21)</sup>، واستقلال بلاد المغرب عن المنظومة الإسلامية بالمشرق<sup>(22)</sup>، فاستوعبت مؤسسة المخزن مجمل تلك التحولات، والتي اكتملت صورتها النهائية في عهد الدولة السعدية في المغرب الأقصى، حيث تميزت الممارسة السياسية بطقوس احتفالية تعود أصولها الأولى إلى عهد الأمراء الحفصيين في

15 "وبصفة عامة يمكن اعتبار المخزن ممثلًا في النخب التي ربطت مصيرها بالمركز، والتي تكون نظام الحكم ووسائل الهيمنة على المجتمع، والتي عقدت أيضًا علاقات متميزة ذات صبغة منفعية مع الأوساط الحاكمة"، ينظر: المهدي جراد، **عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني (1705-1881)** (تونس: الأرشيف الوطني التونسي؛ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011)، ص 22، 27.

16 هنية، ص 242، هامش رقم 1.

17 لطفي عيسى، "الجذور الوسيطية للدولة الحديثة ببلاد المغرب"، **مجلة معهد الآداب العربية**، مج 61، العدد 2 (1998)، ص 92.

18 المرجع نفسه.

19 برزت هذه الكيانات إلى الوجود إثر التجزؤ الثلاثي لبلاد المغرب، الذي اكتملت معلمه مع نهاية النصف الثاني من القرن الثالث عشر، ما أشر على أفول دولة الخلافة وبروز المخزن "كمؤشر على الاستقلالية السياسية والتنظيمية لبلاد المغرب وقطعها مع تقاليد الاحتضان التاريخي تجاه المشرق الإسلامي"، ينظر: المرجع نفسه، ص 93.

20 المرجع نفسه، ص 92-93.

21 قامت الخلافة الإسلامية على أساس نموذج الحكم الذي بدأ في عهد النبوة وطوره الخلفاء الراشدون، وقد كان من المفترض أن تخضع بلاد الإسلام كلها لخليفة واحد في زمن واحد، غير أن اتساع رقعة العالم الإسلامي أدى إلى ظهور زعامات محلية مستقلة عن الحكم المركزي، وكان المغرب من أول الأقاليم التي استقلت عن السلطة المركزية الإسلامية في عهد الخلافة الأموية، ينظر: أعفيف، ص 108.

22 استقل المغرب الأقصى عن الخلافة المركزية رسميًا منذ سنة 740م، ورغم أن الأمراء الغاربة الذين تولوا الحكم امتنعوا عن الاعتراف الرسمي بالخلافة المركزية، فإنهم لم يدعوا الخلافة أبدًا، ينظر: المرجع نفسه، ص 109.

الإيالة التونسية والمرينيين والوطاسيين في المغرب الأقصى<sup>(23)</sup>. فهل تعني تلك التطورات أن في الإمكان مقارنة السلطة المخزنية بنموذج الدولة الحديثة؟

### 3. السلطة المخزنية بين نموذج الدولة التقليدية والدولة الحديثة

دأبت الدراسات التاريخية على تناول موضوع المخزن في المغرب انطلاقاً من كونه مفهوماً دالاً على البنى التقليدية التي استعصى تحديثها، ويصعب مقارنتها ببنى الدول الحديثة، على شاكلة ما كان سائداً في أوروبا<sup>(24)</sup>، التي تعود سيرورات بناء الدولة الحديثة فيها إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين<sup>(25)</sup>. وقد اعتبر هنية إطلاق مصطلح "المخزن" وتداول الفاعل السياسي بالقطر التونسي له مؤشراً على أن الدولة الحديثة التي "تأسست في البلاد التونسية" لم تكن مستوردة في شكل جهاز سبق صنعه في أوروبا، أو في رقعة أخرى من العالم، بل إن نشوءها سابق على القرن السادس عشر وعلى الحضور العثماني كذلك، ورجح أن بواده الأولى تعود إلى العهد الحفصي، وتحديداً في القرن الثالث عشر للميلاد؛ إذ يشير توظيف الفاعلين السياسيين الحفصيين لكلمة "المخزن" على نحو صريح إلى "ظهور بناء سياسي مركزي جديد يختلف في مدلوله ومحتواه عن البناءات السياسية السابقة، مما ولد لديهم الحاجة لاستنباط مصطلح جديد يتماشى والواقع المستحدث"<sup>(26)</sup>.

وإذا كانت كلمة "المخزن" في المغرب الأقصى قد "أصبحت منذ مطلع العصر الحديث تدل على مجموع التنظيمات الإدارية"<sup>(27)</sup>، فإننا نسجل، في المقابل، أن تلك التنظيمات والأجهزة الإدارية لم تتسم بالنجاعة والفاعلية الكافيتين، حتى يستقيم وصفها بأجهزة إدارية حديثة وحقيقية، فقد تميزت في معظم فترات التاريخ المغربي بهشاشة البنى الإدارية والسياسية على مختلف الصُّعد، باستثناء بعض المحطات التاريخية التي شكلت استثناءات، تهاوت أركان كل ما تم بناؤه خلالها في لمح البصر، نتيجة عوامل بنيوية وأخرى ظرفية<sup>(28)</sup>. وفي المقابل، جاءت كلمة "المخزن" لتدل في نظر هنية على وجود أجهزة ثابتة ومتماسكة، وتفيد "تواصل الاستقرار في ممارسة النفوذ، من ناحية، والمركزة في ما يتعلق بالمحاصيل الجبائية واحتكارها من ناحية أخرى، وهو ما لا تتضمنه عبارة الدولة التي تفيد قبل كل شيء التداول وعدم التواصل والاستقرار"<sup>(29)</sup>.

الحاصل أن ما اتفقت عليه الأبحاث التاريخية التي تناولت بالدرس مؤسسة المخزن من زاوية علاقتها بمفهوم الدولة الترابية، هو أن "المخزن" هو المفهوم الذي تزخر به المصادر الإخبارية بالفضاء العربي الإسلامي، في الوقت الذي برزت فيه الدولة الترابية بوصفها

23 عيسى، ص 93.

24 نذكر من جملة تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر دراسة محمد جادور، الذي اقترح استعارة عبارة "السلطة المركزية"، عوض الدولة للدلالة على جهاز الحكم في المغرب خلال الفترة الحديثة، وذلك لأن اقتباس عبارات مثل الدولة الترابية وغيرها يعد في نظره إسقاطاً ينفي السياق التاريخي، ينظر: جادور، ص 394.

25 يشير لطفي عيسى إلى أن الإرهاصات الأولى للدولة الترابية في أوروبا ظهرت في الفترة الفاصلة بين نهاية القرن الثالث عشر وأواسط القرن الرابع عشر (1280-1360م)، للمزيد حول مسألة نشأة الدولة الحديثة في بلاد المغرب، والفروق في سياقاتها في كل من المغرب وأوروبا، ينظر: عيسى.

26 هنية، ص 242.

27 جادور، ص 385.

28 بخصوص مسألة حتمية العودة المستمرة إلى نقطة الصفر في تاريخ المؤسسة السياسية المغربية، وعوائق الحداثة، ينظر: عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا: ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز) (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)؛ جادور؛ محمد حبيدة، "عطب التحديث في تاريخ المغرب"، الأوان، 2013/9/1، شوهد في 2021/7/6، في: <https://bit.ly/3yldzOY>؛ لطفي بوشنتوف، "المغرب على عتبة الحداثة: قراءة بالزمن الاحتمالي"، مجلة رباط الكتب، العدد 14 (شتاء 2014)، شوهد في 2021/7/6، في: <https://bit.ly/3qLTpey>؛ عبد المجيد آيت القائد، "التحديث وعوائقه في تاريخ المغرب"، الأوان، 2014/4/22، شوهد في 2021/7/6، في: <https://bit.ly/3qMaJQJ>؛ جريدة الأحداث المغربية، العدد 5308، 2014/6/13، ص 12.

29 هنية، ص 242.

مؤسسة إدارية وسياسية في أوروبا الغربية<sup>(30)</sup>. وهو ما انخرطت في مناقشته أيضاً الكتابات الأجنبية، لكن من وجهة نظر تحكمت فيها الأيديولوجيا، ووفق منطق ارتبطت فيه سلطة المعرفة بالأهداف السياسية الاستعمارية. فما طبيعة التصورات الذي حملتها الكتابات التاريخية المحلية حول جهاز الحكم بالفضاء المغربي؟ وما حدود وجهة التأويلات الأجنبية حول جهاز السلطة في الفضاء ذاته؟

## ثانياً: نظام المخزن بين الوصف المحلي والتأويل الأجنبي

يسلط هذا المحور الضوء على بعض ملامح المخزن كما قدمتها الكتابات التاريخية، مع التمييز بين الهيستوريوغرافيا المحلية التي سنقتصر على التقليدية منها، وبين الكتابات الأجنبية التي عُرف عنها تحاملها الشديد على جهاز السلطة المخزنية، لما لذلك من أهمية بالغة في إمطة اللثام عن بعض التصورات المتضاربة حول جهاز الحكم في البلاد المغربية.

### 1. نظام الحكم المغربي في مرآة الهيستوريوغرافيا التقليدية

يتضح لدى مطالعة كتب الحوليات السلطانية حول تاريخ تونس والمغرب<sup>(31)</sup> أن أهم صورة احتفظت بها عن جهاز المخزن تُراوح بين كونه ضامناً لأمن واستقرار الرعايا المسلمين، ورادعاً لهواة التمرد وإثارة الفتن والقتال، غير أن إمعان النظر في ما بين سطور تلك المدونات المصدرية يدعونا إلى التأمل في السمات المميزة لمخزن البلدين كما وصفته الهيستوريوغرافيا التقليدية.

فمن ناحية أولى، زاوجت الهيستوريوغرافيا التقليدية في وصفها المخزن بين الثناء على جبروته أثناء التعامل مع "المارقين" والخارجين عن الطاعة، وبين تعداد مآثره ومحاسنه حين يتعلق الأمر بعباءته وعطفه على رعاياه من العلماء والفقراء وغيرهم، ما يفيد أن المخزن كان يعتمد على قوة الشوكة وصلابة القبضة، لكن أيضاً يدعمها بهالة رمزية لا تقل عنها فاعلية في تثبيت أركان مُلكه وضمان استمرارية حكمه. وقد انتبه محمد جادور في دراسته حول مخزن أحمد المنصور السعدي (1578-1603) والمولى إسماعيل العلوي (1672-1727) إلى أن الخطاب الهيستوريوغرافي الرسمي، وتحديداً كتب الحوليات السلطانية، حرص أشد الحرص على تضخيم جل مواقف المخزن ذات الصلة بما سَمَّاه الباحث "سلطة الكرم"، وذلك سعياً منه لـ "رسم صورة ذات أبعاد مزدوجة يعكس أولها صفات أخلاقية تظهر أبوية السلطانين، وهما يحسنان إلى الرعية، ويتكفلان بها من منظور الرأفة والرحمة، طلباً للتوبة والجزاء في الدار الأخرى"<sup>(32)</sup>، ويبين ثانيها وجهة الحاكم وتعالیه على المجتمع.

ومن ناحية ثانية، دأبت تلك الهيستوريوغرافيا على اجتزار رواية تكاد تكون ثابتة، تصاحب فيها مسار حكم كل سلطان أو باي جديد من بداية عهده إلى انحلال مُلكه إما بموت وإما بقتل<sup>(33)</sup>. وبين هذه وتلك تبدو التجارب متماثلة وتتحو إلى أن تطابق

30 جراد، ص 19.

31 وتقتصد تحديداً كتب أدبيات البلاط ومنها: عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم (الرباط: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، د. ت. د.))؛ أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997 [1894])؛ محمد الضعيف الرباطي، **تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)**، تحقيق وتعليق وتقديم أحمد عماري (الرباط: دار المآثورات، 1986)؛ بن يوسف؛ حمودة بن عبد العزيز، **الكتاب الباشي**، تحقيق محمد ماضور، ج 1: **قسم السيرة (تونس: الدار التونسية للنشر، 1970)**؛ أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، ج 2 (تونس: الدار العربية للكتاب، 2001).

32 جادور، ص 174.

33 من بين عناصر التجديد في توظيف الموروث الهيستوريوغرافي في كتابة التاريخ الاجتماعي التي اقترحتها عبد الأحد السبتي، طرح أسئلة جديدة تخص الثقافة السياسية، من بينها: كيف يقوم مؤرخ البلاط ببناء الرواية المتواترة لصعود دولة جديدة؟ ينظر: عبد الأحد السبتي، **التاريخ والذاكرة: أورش في تاريخ المغرب (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012)**، ص 11.

نظرية ابن خلدون في عمر الدول، التي تبدأ بالشباب وتنتهي بالشيخوخة والهرم. فهذا الناصري، في الاستقصا، يصف مبدأ حكم أقوى سلاطين المخزن العلوي، المولى إسماعيل (1672-1727) قائلاً: "وما تمت بيعته نهض بأعباء الخلافة وضبط الأمور وأحسن السيرة"<sup>(34)</sup>، ويصف نهاية عهده بنبوة ملؤها الحسرة على أيامه التي كانت "من الأمن والعافية وتمازج الضبط حتى لم يبق لأهل الدعارة والفساد محل يأوون إليه ويعتصمون به ولم تقلهم أرض ولا أظلتهم سماء سائر أيامه"<sup>(35)</sup>. وهذا محمد الصغير بن يوسف، صاحب المشرع الملكي، يتتبع عهد البايعين بن علي (1705-1735)، الذي أرسى دعائم المخزن الحسيني، بادئاً بالقول "ولما استقر على كرسي المملكة التونسية، وتصرف في قطر بلاد إفريقية، وسار في الناس سيرة مرضية، فما اطلع على بر ومعروف إلا وأخذ في اتصاله، ولا علم بمنكر إلا وبالغ في دفعه وانفصاله، وقمع شوكة أهل البغي والفساد، وقمع طائفة الخلاف والعناد، وانقاد له العاصي، وأطاعه الداني والقاصي، ورق بالفقراء والرعية، وساس البلاد بأحوال مرضية، واهتم بإجراء الشريعة المحمدية"<sup>(36)</sup>. وقد ختم كلامه مردداً للازمة نفسها التي تتكرر في نهاية كل عهد، ونجد شبه تطابق لها في المصادر الأخرى، ما يؤكد أن الرصيد الرمزي للسلطة المخزنية بالبلدين، والذي راهن عليه سلاطين المغرب وبايات الإيالة التونسية بقوة، اضطلع بدور مهم في تحقيق الاستقرار والحفاظ على الحكم، وفي ضمان المزيد من الضبط للمجال والمجتمع.

ومن ناحية ثالثة، لا تخلو متون الخطاب الهيستوريوغرافي المحلي من صور رمزية تسعى إلى تكريس نوع من السلطة الرمزية، وطبعها في الذاكرة الجماعية للعامة، ومن ذلك مثلاً، احتفاظ تلك الكتابات بأخبار وحوادث تؤكد توظيف السلاطين والبايات لـ "سلاح الأدعية"، بوصفه سلطة رمزية مكتملة لسلطتهم المادية ومماثلة لها<sup>(37)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فالمطالع للكتب المدرجة ضمن الرواية الرسمية للأحداث، لا بد له من أن يخرج بانطباع مفاده أن تلك الرواية تحاول، كلما أتاحت لها الفرصة، أن تظهر المخزن في صورة القوي الذي لا يُقهر، من ناحية، والسخيّ الكريم الذي لا يضاها عطاءه أحد، من ناحية أخرى. وفي كل صفحة من صفحات تلك الكتب نجد نزوعاً نحو تأكيد هذا المعطى وتكريسه. فماذا عن الرواية المحللة والناقدة للأحداث التي جسدها متن الكتابات الأجنبية؟

## 2. الجدول حول طبيعة السلطة بين الكتابة الأجنبية والأطروحة الوطنية

عمدت الكتابات الأجنبية إلى تناول مجتمعات العالم النامي من دون الالتفات إلى خصوصياتها الاجتماعية والثقافية، ومثال ذلك ما قام به إيفانس-بريتشارد E. Evans-Pritchard حين تناول قبائل النوير في السودان وطبق عليها النظرية الانقسامية Segmentarity Theory، مستعيراً مفاهيم دوركهيم حول التقسيم الاجتماعي للعمل<sup>(38)</sup>، وكذلك إرنست غيلنر Ernest Gellner، إذ قام باستعارة انقسامية بريتشارد وطبقها على تاريخ المغرب<sup>(39)</sup>، ومثله فعل جون واتربوري John Waterbury حين عمل على الارتقاء بالنظرية الانقسامية من

34 الناصري، ج 8: الدولة العلوية، القسم 2، ص 46.

35 المرجع نفسه، ج 7: الدولة العلوية، ص 99.

36 بن يوسف، ص 18.

37 جادور، ص 196.

38 ليليا بنسالم [وأخرون]، الأنتروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، ط 2، سلسلة المعرفة التاريخية (الدار البيضاء: دار توفيق للنشر، 2007)، ص 6؛ عبد الله حمودي، "الصلاح والسلطة والمجتمع: تمكروت في القرنين السابع عشر والثامن عشر"، في: محمد الغرايب وعبد العزيز بل الفايذة وعبد العزيز عيوز (تنسيق)، السلطة والفقهاء والمجتمع في تاريخ المغرب: الائتلاف والاختلاف: أعمال تكريمية مهداة للأستاذ أحمد عزواوي (القنيطرة: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة؛ الرباط: مطابع الرباط نت، 2013)، ص 333-335.

39 بنسالم [وأخرون]، ص 6.



مستوى القبائل إلى مستوى النخب السياسية والأحزاب في المغرب المستقل<sup>(40)</sup>. ومثلهم فعلت لوسيت فالنسي Lucette Valensi حين انطلقت من مفاهيم ماركسية لصياغة نظرية العتاقة التي وسمت بها المجتمعات المغاربية<sup>(41)</sup>.

وفي هذا السياق، تندرج الأفكار التي صاغتها الهيستوريوغرافيا الكولونيالية<sup>(42)</sup> حول المخزن، إذ ركزت جهودها على إبراز وظيفة من وظائفه مختزلة وجوده في تلك الوظيفة، متغاضية عن باقي أدواره الأخرى، فوصفته بنظام من العنف المستمر<sup>(43)</sup>، وربطت وجوده بالجباية واستخلاصها، حيث قدمته بوصفه جهاراً طفيلياً جاثماً على رقاب القبائل يسلبها ثرواتها، كما وسمته بالاستبداد<sup>(44)</sup> والمحسوية والزبونية وحصرت "دوره في قمع القبائل وردعها بواسطة حملات مخزنية عسكرية لاستغلال ثرواتها وإخضاع المناطق السائبة"<sup>(45)</sup>.

ويضيف واتربوري، في هذا الصدد، أن قوة المخزن كانت رهينة بقوة حلفائه، مما كان يحتم عليه أن يقوم بين كل "عمليتين عسكريتين" بتجديد تحالفاته؛ فالمخزن كان يستند إلى شبكة معقدة من العلاقات، على اعتبار أن السلالات الحاكمة لم تكن تحكم مجالاً خاصاً بها ومجرداً من مكونات أخرى، وإنما كانت تعتمد "على فسيفساء من العناصر البشرية"، التي كانت في الغالب تضطلع بدور الوساطة بين الدولة والرعية<sup>(46)</sup>، وهو ما اعتبره واتربوري الوجه الآخر لأسلوب ثابت في الحكم لدى المخزن، وهو الأسلوب الذي تلخصه عبارة "فرَّق تُسد"، إذ نادراً "ما كان المخزن في حاجة إلى استعمال العنف، بل كان يلجأ إليه عند فشل أساليب أخرى أقل كلفة وأكثر سلمية"<sup>(47)</sup>. وهذا القول يتماشى تماماً مع ما ألح عليه جرمان عياش في مختلف أعماله، وإن اختلفت أهدافه عن أهداف واتربوري، فهو يؤكد أن المخزن لم يكن يلجأ إلى خيار القوة إلا عندما يستنفد جميع خياراته الأخرى، والتي من جملتها تدخله المستمر حكماً بين القبائل المتناحرة على الدوام، خصوصاً القبائل غير الخاضعة لسلطته.

أما واتربوري فقد لخص الأساليب غير العنيفة التي كان يلجأ إليها المخزن في أسلوب الاختراق عن طريق نهج سياسة التحيز في النزاعات المحلية، وإذكاء الصراعات والمنافسات<sup>(48)</sup>، وإعطاء الأفضلية لطرف على حساب آخر، بواسطة نهج ثنائية الامتياز والمعاقبة<sup>(49)</sup>. وهذا الأمر يصب في صميم الأطروحة الكولونيالية التي أُلحّت على أن نظام المخزن كان قائماً على زرع المكائد بين القبائل والتدخل للفصل بينها، بهدف كسب رصيد رمزي إضافي. وغالباً ما كان يتحيز لصالح المجموعات القبلية الموالية له. ولئن كان هذا الحكم فيه نوع من المبالغة، خصوصاً إذا تم سحبه على كل البلاد المغربية، على اعتبار أن المخزن لم يكن دائماً في حالة تسمح له بأن يتدخل في

40 جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، ط 3 (الرباط: مؤسسة الغني للنشر، 2013).

41 تؤكد لوسيت فالنسي أن وسائل الإنتاج المتداولة في المجال المغربي في الفترة السابقة للاستعمار هي وسائل عتيقة تضاهي ما كان يستخدم في العهد الروماني.

42 ركز الباحثون الفرنسيون خلال الفترة الاستعمارية على واقع وجود مناطق غير خاضعة للسلطة المركزية، فعملوا على تضخيم أهمية هذه المجالات وشساعتها رغبة منهم في تبرير الاستعمار.

43 اتخذ الباحثون الأجانب من حركات السلطان محددًا لعت المخزن بصفة العنف، ولم ينتبهوا إلى أن تلك الحركات كانت ظرفية ولم تكن مستمرة في الزمن.

44 اتخذ الباحثون الأجانب من المولى إسماعيل (1672-1727) نموذجاً لمقارنة النظام المغربي ببعض الأنظمة الآسيوية، خصوصاً الدولة الصفوية في إيران وكذا بالنظام العثماني، رغم وجود فوارق كبيرة بين طبيعة النظام المغربي والأنظمة الآسيوية، إذ تنفني خصائص الاستبداد الشرقي في المغرب كما أكدت مجموعة من الدراسات.

45 جراد، ص 24.

46 المرجع نفسه، ص 33.

47 واتربوري، ص 60.

48 تفيد المقارنة بالتجربة التونسية في إثبات عكس ما ذهبت إليه الكتابات الأجنبية في هذا السياق، فقد أكدت الباحثة سلوى هويدي في دراستها حول شخصية علي باي أن هذا الأخير خلق استثناء ضمن التجربة التونسية في تعامله مع القبائل، إذ نهج سياسة توفيقية عمل من خلالها على التقرب من كل الأطراف وكسب ولائها وتجنب الصدام معها، بل تدخل في مناسبات عديدة لإصلاح ذات البين بين مجموعات قبلية وتجنب إذكاء الصراعات بينها، خاصة الانقسام التقليدي بين "الصف الباشي" و"الصف الحسيني"، ينظر: سلوى هويدي، "علي باي وإدارته للأزمات (1759-1782)"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 147 (2012)، ص 412.

49 واتربوري، ص 60.

كل مناطق البلاد، لاعتبارات مرتبطة بضعف وسائله التقنية<sup>(50)</sup>، فإن من الثابت أن قوة المخزن في بعض الفترات، عهد الحسن الأول (1873-1900) مثلاً، كان يستمدّها من قدرته على زرع المكائد بين القبائل والتدخل حكماً بينها في ما بعد<sup>(51)</sup>، الشيء الذي أثبتته خاصية التنقل في المجال في عهد هذا السلطان، حتى إن الكتابات التقليدية نفسها نعتت بـ "السلطان الذي كان عرشه فوق صهوة جواده"، ومعروف لدى المهتمين بدراسة تاريخ المغرب مدى انبهار الكتابات الاستعمارية بهذه المقولة<sup>(52)</sup>.

وإذا كانت أطروحة ميشو بيلير<sup>(53)</sup>، التي تعكس آراء المدرسة الاستعمارية، أثارت جدلاً واسعاً بين الباحثين المهتمين بالموضوع، وخصص بعضهم صفحات من أبحاثه للرد على آرائه وتفنيدها<sup>(54)</sup>، فلأنّ هذا الباحث اقتصر في تحديده مصطلح المخزن على جانب من الجوانب المتعددة المكونة لهذا الجهاز، وحصر كل وظائفه وفي وظيفة واحدة<sup>(55)</sup>. وإن كانت ردود الأطروحة الوطنية هي الأخرى مطبوعة بنوع من الوطنية الزائدة والمبالغة في الدفاع عن المخزن<sup>(56)</sup>، خاصة دراسات مرحلة ما بعد الاستقلال.

إن المتتبع لأطوار الصورة التي رسمتها الكتابات الاستعمارية حول جهاز المخزن يتضح له انفراد التجربة المغربية بوجود أطروحة طبعت الخطاب العلمي حول نسقه السياسي والاجتماعي، ويتعلق الأمر بنظرية "بلاد المخزن وبلاد السبية"<sup>(57)</sup>؛ إذ دأبت الهيستوريوغرافيا الاستعمارية على تقسيم المجال السياسي المغربي إلى مجالين رئيسيين: مجال مُتّحكّم فيه وتناله سلطة المخزن وهو لا يتعدى، في تقدير الباحثين الأجانب، ضواحي المدن، ومجال ثانٍ مترامي الأطراف سائب ولا تسوده سلطة المخزن، ويُعبّر عنه في المصادر والوثائق بـ "المجال الذي لا تناله الأحكام" أو "بلاد النفاق والمخالفة على السلطان"<sup>(58)</sup>، وإن كانت هذه النظرية، في جانب منها، واقعة ملموساً تؤكد المصادر التاريخية المغربية<sup>(59)</sup>، فإن الإيالة التونسية لم تكن بعيدة عن هذا النموذج؛ إذ اعتبرت الأبحاث الفرنسية المجالات الجبلية حاجزاً طبيعياً عجزت السلطة المركزية عن اختراقه، كما وسمت المجالات البعيدة عن المركز بـ "التوحش والانغلاق والإفلات من أي شكل من أشكال المراقبة"<sup>(60)</sup>، متجاهلة أشكال المراقبة الأخرى التي خضع لها المجال في المغرب وتونس

50 لمزيد من التفاصيل حول مسألة العوز التقني لدى مخزن الأشراف في المغرب الأقصى خلال الفترة الحديثة، ينظر: جادور، ص 462.

51 الطيب بياض، *المخزن والضرية والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915* (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011)، ص 69.

52 Jocelyne Dakhliya, "Dans la Mouvance de prince: La symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb," *Annales. Histoire, Sciences Sociales*, vol. 43, no. 3 (May-June 1988), p. 735.

53 بسط ميشو بيلير أطروحته حول المخزن في مقالته في *الموسوعة الإسلامية*. ينظر:

E. Michaux-Bellaire, "Makhzan," in: *Encyclopédie de l'Islam*, Nouvelle édition, vol. 6 (Paris: Maisonneuve et Larose, 1991), pp. 131, 135

54 بياض، ص 68-75.

55 اعتبر بيلير أن وظيفة المخزن تنحصر في تكديس كل ثروات البلاد في خزائنه وخزائنه أعوانه، ولم تكن له أي مبادرة ترمي إلى توظيف تلك الثروات في المصلحة العامة، ينظر: Michaux-Bellaire, p. 134؛ بياض، ص 71.

56 أحمد التوفيق، *المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1830-1912)*، ط 2، سلسلة أطروحات ورسائل 1 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983)، ص 467.

57 صاغت بعض الكتابات التاريخية الحديثة مفاهيم بديلة اعتبرتها أكثر إجرائية لمقاربة واقع علاقة المخزن بالمجال خصوصاً في المغرب، وهي "مجال الطاعة" عوض "بلاد المخزن" و"مجال البيعة" بدل "بلاد السبية"، ينظر: محمد حنداين، "البادية المغربية بين مجال الطاعة ومجال البيعة: بادية سوس في القرن الثامن عشر"، في: *المجال البدوي في المغرب الخصوصيات والتحويلات: أشغال الندوة المنعقدة بالقيظرة أيام 6 و7 مارس 2002* (القيظرة: مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، 2007)، ص 50، 62.

58 لطف عيسى، *مغرب المتصوفة (الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي من القرن 10 م إلى القرن 17 م)* (تونس: مركز النشر الجامعي، 2005)، ص 535.

59 واجه المخزن في كل من المغرب الأقصى والإيالة التونسية صعوبة حقيقية في ضبط المجالات البعيدة عن المركز لعدة أسباب منها ضعف الوسائل التقنية، وقد راهن نظام المخزن على البعد الروحي في تعامله مع تلك الأطراف عن طريق الاستفادة من النفوذ الذي كان يتمتع به الصلحاء مقابل تمتيعهم بالعديد من الامتيازات كالإعفاء من أداء الجباية.

60 على سبيل المثال، اعتبرت الكتابات الفرنسية مجال خمير من المجالات السائبة، وأكدت وجود قطعة شبه مطلقة بين المنطقة وحكام تونس الذين كانوا عاجزين، في نظر الكتابات الفرنسية، عن فرض سيطرتهم على المناطق البعيدة عن المركز. لمزيد من التفاصيل، ينظر: فاطمة بن سليمان، "مجال خمير والسلطة المركزية بتونس في القرن

قبل الاستعمار، وهي أشكال لا تتماشى في مجملها مع التصور الأوروبي<sup>(61)</sup>، غير أن بعض الأبحاث الإنكليزية قدّمت مراجعة نقدية للتصور الفرنسي حول العلاقة بين المركز والمجالات الداخلية<sup>(62)</sup>، على غرار المراجعة النقدية والاعتراضات التي أبداه إدموند بورك الثالث Edmund Burke III حول نظرية بلاد المخزن وبلاد السبية في المغرب<sup>(63)</sup>.

ورغم الدعم المتواصل الذي حظيت به مؤسسة المخزن من المراديين (1610-1702) ثم الحسينيين (1705-1957) من بعدهم، ومحاولاتهم المتكررة لضبط المجال وإخضاعه، كما هو الشأن بالنسبة إلى السعديين (1510-1659) والعلويين في المغرب الأقصى، فإن المخزن المرادي وبعده الحسيني لم يصل إلى مرتبة الدولة الترابية "بما أن البايليك يتحكم في مناطق محدودة، وهي المدن ومناطق الاستقرار بصفة عامة، لكن معظم الفضاء كان خاضعاً للقبائل التي لا تعترف بسلطة المخزن إلا لحظة مرور المحلة، أو بواسطة القوة"<sup>(64)</sup>. كما أن انتشار ظواهر مثل اللصوصية وقطع الطرق في الإيالة التونسية والمغرب في النصف الأول من القرن التاسع عشر، من المؤشرات التي اعتبرها بعض الباحثين<sup>(65)</sup> دليلاً على استقلالية القبائل عن الدولة. وفي المقابل ذهب بعض الباحثين التونسيين مذهباً يحتمل فيه مسؤولية حالات السبية تلك للمخزن الحسيني الذي ترك، في نظرهم، هامساً قانونياً وأمنياً للتعامل مع مثل تلك الأنشطة من "دون أن تغفل عن مراقبته ومحاولة السيطرة عليه، وكأنه مثل نوعاً من التوازن المفقود الذي غضت الدولة عيونها عنه، فلا هي نفتته ولا هي تركت له حرية التوسع والانتشار"<sup>(66)</sup>.

وإذا كنا قد أكدنا في البداية تعقد وتشابك دلالات مفهوم المخزن وصعوبة تحديده، ففي المقابل يمكن اعتبار التعريف الذي قدّمه عبد الله العروي لهذا المصطلح تعريفاً دقيقاً ومستوعباً لدلالات المصطلح على نحو كبير، وإن كان هو الآخر قد صرح بتشعب دلالاته وتنوعها، مميزاً بين مستويين للمخزن. المستوى الأول وسمه بالضيق ويعني الجيش و"البيروقراطية" في مغرب القرن التاسع عشر، وكل من كان يتلقى راتباً من بيت المال، وهذا الجانب هو الذي شملته تحليلات الباحثين الأجانب لأنه واضح وبارز للعيان<sup>(67)</sup>. أما المستوى الثاني، وهو الذي أغفلته الأطروحة الكولونيالية، فيسميه العروي المعنى الواسع لمفهوم المخزن<sup>(68)</sup>، ويشمل المجموعات التي ينحدر منها رجال المخزن، أي فئة الخاصة وقبائل الجيش والمرابطين<sup>(69)</sup>، وكل من كانت تتاله إنعامات المخزن من هدايا وامتيازات،

التاسع عشر: من التخوم إلى الحدود ومن المخزن إلى الدولة"، مجلة روافد، العدد 5 (1999-2000)، ص 11-12.

61 المرجع نفسه، ص 12.

62 تشير بن سليمان إلى أن ما دونه ضابط إنكليزي زار منطقة خمير قبل الحماية يختلف عن التصور الفرنسي، إذ اعتبر أن سكان منطقة خمير تربطهم بالسلطة علاقات متميزة قوامها الاعتراف بسلطة الباي من دون أن تؤدي له أي إتاوات، ينظر: بن سليمان، ص 12-13.

63 إدموند بورك، الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)، ترجمة محمد أعفيف، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 17 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013).

64 جراد، ص 40.

65 إبراهيم بن جمعة بلقاسم، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864: من خلال محاضر محاكم الجنابات والأحكام العرفية (تونس: منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2002)، ص 335.

66 المرجع نفسه.

67 "يمكننا القول إن تعبير 'مخزن' استُخدم للدلالة على الحكومة المغربية وكل من كان متصلاً بها من قريب أو بعيد"، ينظر: Michaux-Bellaire, p. 131.

68 جادور، ص 393؛

A. Laroui, *Les origines sociales et culturels du nationalisme marocain (1830-1912)* (Casablanca: Centre Culturel Arabe, 1993), pp. 120-121.

69 جراد، ص 25.

وهذه الفئة الأخيرة اضطلعت بدور مهم في بلورة الوظيفة التحكيمية للمخزن، التي أكدها عياش في رده على الأطروحات الأجنبية، إذ أغفلتها هذه الأخيرة واعتبرت المخزن نظامًا مبنياً على العنف، ولم يكن يعنيه سوى تحصيل الجباية<sup>(70)</sup>.

كما ينطوي تعريف المهدي جراد لهذا المفهوم على أهمية بالغة، بالنظر إلى تناوله إياه من زاوية اجتماعية، ما مكّنه من الإحاطة بجزئيات أغفلتها العديد من الدراسات الأخرى، وإن حصر بنية النظام في شبكة العلاقات المنفعية التي ربطت بين الأوساط الحاكمة وبعض النخب الاجتماعية الأخرى، فقد اعتبر المخزن من جهة "ممثلاً في النخب التي ربطت مصيرها بالمركز، والتي تكون نظام الحكم ووسائل الهيمنة على المجتمع برمته، والتي عقدت أيضاً علاقات متميزة ذات صبغة منفعية مع الأوساط الحاكمة"<sup>(71)</sup>، واعتبره من جهة أخرى يشمل مجموع الأشخاص الذين كانوا يقدمون خدمات للسلطة الحاكمة وربطتهم بها علاقات ولاء، "والذين يمارسون نوعاً من السلطة الدينية والعسكرية والاقتصادية والسياسية بواسطة الرأسمال الذي يوفرونه، مقابل حصولهم على امتيازات"<sup>(72)</sup>.

وإجمالاً يمكن الخلوص إلى أن المخزن، سواء في الإيالة التونسية أو في المغرب الأقصى، هو نظام من العلاقات المتشعبة والمعقدة تقوم على أساس تبادل المصالح والمنافع الشخصية بين عناصر مختلفة ومتباينة، ويندرج في سلكه كل من يمتلك نفوذاً أو جاهاً مادياً أو رمزياً يُسخره في سبيل تدعيم هياكل السلطة.

ومن طبيعة نظام المخزن كذلك، قدرته على الحفاظ على ولاء عدد من العناصر التي تشكل الأساس الذي يستمد منه قوته وحضوره، إذ يستند رمزياً إلى عدد من الشارات والرموز والإيحاءات والممارسات التي يوظفها لبصم الذاكرة الجماعية بحضوره المستمر، وتعضده أيديولوجياً فئات مُشكّلة لسلكي العلماء والكتّاب أو أصحاب القلم والأشراف<sup>(73)</sup> الذين تُناط بهم مهمة منحه شرعية التأسيس والاستمرار في الحكم، بينما يستمد قوته المادية من عنصر الجيش بمكوناته المتنوعة المشارب والأصول، ومن الجباية بوصفها مصدراً أساسياً لتمويل خزائنه، وهو ما يُفسر الطبيعة الخراجية للدولة في بلاد المغرب. وكثيراً ما كان المخزن يراهن على قدرته على التكيف المستمر مع المستجدات، ما ضمن له الاستمرارية عبر الزمن رغم الهزات العنيفة التي تعرّض لها، فإلى أي حد استطاع المخزن أن يكسب الرهان، وأن يفرض وجوده على المجال والمجتمع؟ وما طبيعة الآليات الرمزية التي اعتمد عليها في تثبيت ركائزه؟

## ثالثاً: ملاحظات حول بعض آليات السلطة الرمزية في البلاد المغاربية

يمكن اعتبار السلطة الرمزية من المقومات الأساسية التي ارتكز عليها الحكم المخزني بالبلدين؛ ذلك أن رموز أي حكم تعدّ من مستلزمات وجوده وآليات الحفاظ عليه، على اعتبار أن "الجبروت وحده لا يخول الزعامة الكاملة، ما دام يمكنه ممارسة قوة الإكراه وليس الإقناع الذي لا يتم تحقيقه إلا بالسلطة الرمزية"<sup>(74)</sup>، فما أبرز المرتكزات الرمزية لنظامي الحكم في الإيالة التونسية والمغرب الأقصى خلال العصر الحديث؟

70 تصدى المؤرخ جرمان عياش لتفنيد هذه النظرة ووصفها بـ "الرؤية المتساهلة والساذجة، بلورت على يد مؤلفين فرنسيين في وقت كان مناسباً لتوظيفها في خدمة أغراض فرنسا الاستعمارية"، ينظر: جرمان عياش، "الوظيفة التحكيمية للمخزن"، في: **دراسات في تاريخ المغرب**، ترجمة محمد الأمين البزاز وخلوق عبد العزيز التسمساني (الدار البيضاء: الشركة المغربية للناشرين المتحدّين، 1986)، ص 145.

71 جراد، ص 27.

72 المرجع نفسه، ص 25.

73 ينفرد النموذج المغربي باعتماد المشروعية السياسية فيه على أيديولوجية الشرف، طوال الفترة الحديثة.

74 جادور، ص 165.

## 1. مسألة البيعة

حظيت البيعة في تاريخ المغرب بمكانة بارزة على مستوى تأمين الشرعية للنظام السياسي، وهي تعاقد بين مختلف الأطراف والفاعلين الاجتماعيين، ويعرّفها هنية بأنها "عقد يربط بين مكونات المجتمع السياسي لإعادة بناء السلطة مع إضفاء صبغة القداسة عليها"<sup>(75)</sup>. وبذلك، تكون البيعة عبارة عن تعاقد سياسي واجتماعي بين طرفين؛ حاكم تناط به مسؤولية ولاية أمر رعيته والدفاع عن حوزة البلاد وحمائتها من الفتن، ومحكوم من واجباته طاعة ولي الأمر ودفء الأداء الذي أقره الشرع، بمعنى أن البيعة تترتب عليها التزامات على طرفي العقد معاً<sup>(76)</sup>. أما عقد البيعة فيحرره كبار قضاة الحواضر الكبرى، مع إشهاد جماعة أهل الحل والعقد، من علماء وشرفاء وأعيان، وهم الوسطاء الذين يأخذون البيعة للحاكم الجديد من الرعية<sup>(77)</sup>.

ومن الدلالات الرمزية للبيعة أنها تضيء نوعاً من القداسة على سلاطين المغرب الأقصى وبايات الإيالة التونسية<sup>(78)</sup>، قداسة مستمدة من النصوص الدينية، كما تُبرز أهمية الدين في فرض سلطة الحاكم في كلا البلدين خلال الفترة الحديثة، وتتجلى هذه الأهمية بالأساس في الديباجة التي تنصدر وثيقة البيعة التي يتم التذكير فيها بأهمية الولاية ووجوبها شرعاً، خاصة في المغرب الأقصى الذي كان فيه عقد البيعة مكتوباً<sup>(79)</sup>. ومن جهة أخرى، فالبيعة عبارة عن رباط مقدس بين العاهل ورعيته، وتختلف تماماً عن مفهوم الشرعية المبنية على الإرادة وفق التحديد الهيجلي، بل هي قائمة على أسس قدسية<sup>(80)</sup>، فالحاكم يستمد سموه على المجتمع من "الحق المقدس" الذي يمنح العائلة الملكية خصلاً رفيعة، ويضفي على منجزاتها نوعاً من الرفعة<sup>(81)</sup>.

لقد جرت العادة أن تُعقد البيعة للحاكم الجديد على مرحلتين؛ بيعة خاصة بمن يمكن نعتهم بالحلفاء السياسيين للمخزن المركزي، أي جماعة أهل الحل والعقد التي تضم العلماء والشرفاء والأعيان، ثم البيعة العامة وهي لعامة الناس، وكان يشرف عليها أهل الحل والعقد في المساجد، وكانت تتم في اليوم الموالي لتولي السلطان أو الباي الجديد مقاليد الحكم<sup>(82)</sup>.

ورغم أن حكام الإيالة التونسية يستمدون مشروعية حكمهم السياسية من التعيين الذي يحظون به من الباب العالي، عن طريق فرمان السلطاني الذي كان يرد من عاصمة الحكم العثماني كلما تولى باي جديد حكم تونس، فعقد البيعة بدوره كان يحظى بفعالية كبيرة خاصة على المستوى الداخلي، فمن خلاله يتمكن البايات من إسباغ حكمهم بالشرعية الدينية التي يستمدونها من الفقهاء، بوصفهم حماة للشرعية، و"منتجين حقيقيين لأحكامها"<sup>(83)</sup>، وباعتبارهم كذلك الساهرين على تنفيذ تلك الأحكام.

- 75 عبد الحميد هنية، "بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى، وآليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة"، عمران، العدد 4 (ربيع 2013)، ص 8.
- 76 المرجع نفسه.
- 77 أعفيف، ص 303.
- 78 يشير هنية إلى أن رمزية البيعة ووقعها على الحياة السياسية في المغرب الأقصى أهم بكثير مما عليه الأمر في الإيالة التونسية، ينظر: هنية، "بناء الدولة المجالية"، ص 9.
- 79 أعفيف، ص 114-115؛ بلقاسم، ص 303-304.
- 80 عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقالة في النقد والتأويل، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط 4 (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2010)، ص 37.
- 81 المرجع نفسه، ص 38.
- 82 بلقاسم، ص 303.
- 83 حمادي دالي، "البابليك والإحاطة بالفقهاء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: المظاهر والآليات"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 147 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، ص 186.

وإضافة إلى وظيفة البيعة الأساسية المتمثلة في دعم الحكم المخزني، فقد تتضمن أيضاً شروطاً تقيد سلطات الحاكم الأعلى وتحّد منها، كما حدث في البيعة المشروطة التي عُقدت للسلطان المولى عبد الحفيظ في المغرب الأقصى سنة 1908.

عطفاً على ما سبق، يمكن تحديد ملامح التشابه ومستويات الاختلاف في ما يتعلق بمسألة البيعة بين البلدين، باعتبارها مظهرًا من مظاهر الحكم ومصدرًا من مصادر المشروعية السياسية، على النحو التالي:

من حيث المبدأ، تعدّ البيعة مصدرًا أساسيًا من مصادر المشروعية في الحكم، ولحظة تعاقد بين الحاكم والمحكوم لا غنى عنها لتفويض السلطة من عامة الناس إلى خاصتهم في كل البلاد الإسلامية، ولا تشذ الإيالة التونسية والمغرب الأقصى عن هذه القاعدة، وإن وجدت اختلافات طفيفة بخصوص آليات تنزيلها على أرض الواقع؛ ففي البلاد التونسية اضطلع الفقهاء بدور محوري في عملية عقد ما يعرف بالبيعة العامة التي ينخرط فيها رؤساء القبائل وأعيانها، في حين اختص بعضهم بدور أساسي في عقد البيعة الخاصة التي يتم من خلالها إسباغ الشرعية الدينية على الحكم من قبل مجموعة من الفقهاء الذين اصطلح على نعتهم بجماعة أهل الحل والعقد. وقد رصد عبد الحميد هنية عناصر التشابه ومستويات الاختلاف في أسس البيعة وآلياتها في بلاد المغرب، وحددها في العناصر التالية:

كان للبيعة في المغرب الأقصى شأن وقيمة سياسية كبيران، لا نظير لهما في الإيالة التونسية، وهو ما تعكسه وفرة عقود البيعة المكتوبة في المغرب الأقصى، والتي تناقلتها المصادر التاريخية<sup>(84)</sup>، في الوقت الذي لا يحتفظ فيه الأرشيف الوطني التونسي إلا ببيعة واحدة، هي لمحمد الصادق باي (1859-1882)<sup>(85)</sup>.

تختلف البيعة في المغرب الأقصى عن نظيرتها في البلاد التونسية في كون الأولى دائمًا كتابية، في حين أن الثانية كانت تجري شفويًا، ويمكن تفسير هذا الأمر أنثروبولوجيًا، وذلك أن الحقوق المثبتة كتابيًا تكون دائمًا ملزمة لطرفي العقد، كما أن الطابع الكتابي للبيعة إجراء احتياطي في حالة حدوث تنكّر للبيعة، ومن هذا المنطلق يؤكد هنية أن محاولة إثبات حق معين كتابيًا هي دليل ضمني على وجود إمكانية لحدوث خلاف حوله؛ ذلك أن التفكير في إنتاج وثيقة كتابية لحق من الحقوق لا يمكن أن يتم إلا بوجود من له مصلحة إقامة الخلاف، وبما أن احتمال وقوع الخلاف حول السلطة في المغرب الأقصى كان أكبر مما كان عليه الأمر في الإيالة التونسية، بحسب منظور هنية، فإن البيعة اتخذت دائمًا طابعًا كتابيًا في المغرب عكس ما هو حاصل في الإيالة التونسية<sup>(86)</sup>.

لم يكن الفاعلون السياسيون في المغرب الأقصى والبلاد التونسية ينظرون إلى البيعة بالطريقة نفسها، ففي الوقت الذي شدد فيه "المخزن العلوي على البيعة وخصها بمكانة محورية في تثبيت مشروعية كل سلطان يتولى العرش"<sup>(87)</sup>، لم يكن الفاعلون السياسيون في

84 عقد عبد الرحمن بن زيدان فصلًا كاملاً حول نظام البيعة في المغرب، ينظر: عبد الرحمن بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، ج 1 (الرباط: المطبعة الملكية، 1961)، ص 8.

85 هنية، "بناء الدولة المجالية"، ص 9-10، وقد فسر هنية الأسباب التي حدثت بالعائلة الحسينية إلى اعتماد البيعة المكتوبة بدل الاقتصار على صيغتها الشفوية المعهودة، بخصوصية الظروف التي اعتلى فيها الصادق باي عرش تونس، والتي أجملها في سعي الباب العالي إلى تقليص استقلالية ولاياته الغربية ورغبته في فرض سيطرته المباشرة عليها، فكان رد فعل حكام الإيالة التونسية متمثلاً في السعي نحو إثبات أن العائلة الحسينية تستمد شرعية حكمها من الداخل بواسطة بيعة شرعية وليس من الباب العالي، ينظر: هنية، "بناء الدولة المجالية"، هامش رقم 8، ص 9.

86 المرجع نفسه، ص 10-11.

87 أعيف، ص 114.

الإيالة التونسية ينظرون إلى البيعة "على أنها عقد باتم معنى الكلمة، وأن هذا العقد يربط ضمناً صاحب السلطة والأهالي كما هي الحال في المغرب الأقصى" (88).

## 2. سلطة الإكرام والإنعام والإحسان

مثّلت استراتيجية الإنعام والإحسان والإكرام، أو ما نعته بعض الدارسين بـ "سلطة الكرم" (89)، ثابتاً من ثوابت الحكم في البلدان المغاربية، إذ أثبتت نجاعتها داخل المجتمعات التقليدية خاصة في العصر الحديث، وتجسدت نجاعة هذا الاختيار لدى المخزن في كونه كافياً "لاستقطاب العناصر الفاعلة على المستوى المحلي، وجعلها في الغالب أداة طبيعة لتنفيذ سياسات الحكم المركزي" (90)، ومن هذا المنطلق لم يتوان سلاطين المغرب منذ العصر الوسيط عن الإغداق بالمال والكسوة والمأكل على عدد من الفاعلين الاجتماعيين، ممن يمتلكون نفوذاً رمزياً من شأنه أن يزيد تزكية سلطة المخزن ومنحها شرعية التأسيس والاستمرار.

تبرز الأهمية الملحة لهذه الممارسة تحديداً في وقت الشدائد التي كانت تهدد الحكم المخزني في استمراريته، إذ يشير إبراهيم السعداوي في هذا الصدد إلى أن "علي باي طبق هذه السياسة على نطاق واسع في بداية عهده حينما اندلعت انتفاضة القبائل بزعامة إسماعيل بن يونس باي، ولم يستثن آنذاك خلال استعداداته الأولية أعيان القبائل المحسوبة على الصف الباشي" (91)، مستهدفاً من وراء ذلك عزل الأمير علي باشا عن الأعيان المحليين تمهيداً لإضعاف حركته.

وعن كرم علي باي يقول حمودة بن عبد العزيز: "وأما كرمه فشيء لم تسمح به الأيام. ولا اهتدت إلى مواقعه الأفهام، ولا عثرت عليه في سالف الحقب الكرام" (92)، ولتأكيد كلامه يسوق صاحب **الكتاب الباشي** رواية يُظهر فيها ولي نعمته، وهو وجود على من حوله حتى في أوقات الضيق والشدّة، وهو يؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة، فيقول: "وها هنا حكاية غريبة في بابها أقدمها بين يدي ما نقصه من مكارمه لما اشتملت عليه من الدلالة على الكرم، والنزاهة، وكبر النفس، والمواساة، والإيثار: وهو أنه كان في بعض أيام تجولاته في الصحراء قد نفذ الزاد عنده وانقطعت عليه الميرة، فكان يؤتى إليه كل يوم برغيف [...] فيقسم ذلك في أصحابه فينال كل واحد منهم قطعة من الرغيف وتمرات، ويناله من ذلك حصة كأحدهم لا يزيد على ذلك، حتى بلغ منه ذلك كل مبلغ وأضر به الضعف" (93).

بينما ميز جادور بين بعدين لسلطة الكرم لدى السلطانين أحمد المنصور والمولى إسماعيل؛ الأول أخلاقي يكرس السلطة الأبوية للسلطين على الرعايا، والآخر سياسي تمثل في ضمانها لولاء العناصر المتمردة، واستقطاب القوى المعارضة، وإخضاع الخارجين عن السلطة (94)، وفي هذا السياق عدّد كاتب أحمد المنصور، عبد العزيز الفشتالي، بعض فوائد سلطة الكرم في نص معتبر نقله عنه جادور يقول

88 هنية، "بناء الدولة المجالية"، ص 12.

89 استعرنا هذا التعبير من المؤرخ المغربي محمد جادور، ويعني به استخدام السلطة المخزنية لعادة الكرم بوصفها طقساً ملازمًا لكل حفل رسمي نظم تحت إشرافها، وذلك من خلال المبالغة في إكرام الضيوف بمختلف ألوان الأطعمة والهدايا، ينظر: جادور، ص 172.

90 إبراهيم السعداوي، "المخزن والمجال الجبلي التونسي بين 1630 ونهاية القرن الثامن عشر"، **مجلة بصمات**، العدد 3 (2008)، ص 60.

91 المرجع نفسه. والمقصود بـ "الصف الباشي": القبائل التي ساندت علي باشا في سياق ما عُرف تاريخياً في البلاد التونسية بـ "الفتنة الباشية" خلال القرن الثامن عشر، إشارة إلى الثورة التي قادها علي باشا ضد عمه الباي حسين بن علي بين سنتي 1728 و1756، لأسباب عديدة، منها خرق الباي حسين بن علي قانون توريث الحكم عندما قرر التراجع عن تعيين ابن أخيه علي باشا ولياً للعهد وعهد بذلك إلى أحد أبنائه.

92 بن عبد العزيز، ص 294.

93 المرجع نفسه.

94 جادور، ص 174-175.

فيه وهي خصلة "تعنو لها الوجوه، وتذل لها الرقاب، وتخضع الجبابرة، وتستترق بها الأحوال، ويستمال بها الأعداء، ويستكثر بها الأولياء، وتحقق بها الدماء، ويحسن بها الثناء وتملك بها القرباء والبعداء، ويسود بها في غير عشائريهم الغرباء"<sup>(95)</sup>.

كما يظهر أيضاً طابع أبوية نظام الحكم في الإيالة التونسية إلى حدود القرن التاسع عشر، وقد جسد الباي ذلك الطابع من خلال إغداقه بالهبات والعطاءات وكذا الإعفاءات على مختلف الفاعلين<sup>(96)</sup>، وتظهر سمة الكرم لدى البايات التونسيين أيضاً من خلال الوصف الذي قدّمه القنصل بليسييه دي راينو Blissier de Raynod، إذ أكد أن الباي حتى وإن كان ينفق على نفسه باتزان ملحوظ، فهو مع المحيطين به شخص ذو كرم، وهو ما اعتبره بليسييه "علامة نفس رفيعة"، غير أنه تحفّظ في منحها صفة "الفضيلة" إلا إذا لم تكن تقع على حساب "الشعب"<sup>(97)</sup>.

من الثابت، إذًا، أن استراتيجية الجود والكرم، التي دأب المخزن بكلا البلدين على توظيفها، تحمل في طياتها، من جهة، دلالات وأبعادًا رمزية تحيل على مسألة المتخيل السياسي بين الحاكم ورعاياه؛ فعطاءات المخزن مؤشر من المؤشرات الدالة على حضوره في صلب المجتمع<sup>(98)</sup>، كما أن كلاً من الحاكم والمحكوم لا يتصور وجود سلطة من دون عطاء وتوزيع للنعم<sup>(99)</sup>. ومن جهة أخرى، يمكن اعتبار مسألة الجود والكرم أداةً في يد المخزن يضعها في متناول كل من أثبت ولاءه لسلطته، ويحرم منها كل من سؤلت له نفسه الخروج عن طاعته، بل قد تتحول في هذه الحالة من نعمة إلى نقمة. ويجدر بنا في هذا الصدد الإشارة إلى أن المخزن، في الوقت الذي كان فيه يُغدق على حلفائه من العائلات المخزنية والصلحاء بالهدايا والإنعامات، كان في المقابل يمتلك سلطة موازية تقوم على أساس التبريم وفرض الرزايا والخطايا، وهكذا كانت ثنائية العقاب - الثواب ثابتًا من ثوابت الحكم في البلدين.

لقد اضطلع نظام العطايا بوظيفة إقناعية مهّدت السبيل أمام المخزن لضمان استمرارية حكمه، ويسّرت له سبل تسيير شؤون الحكم، إذ عن طريقه يتبدّى لأعوان المخزن مدى سموه، وعن طريقه أيضًا يتمكن "من استقطاب المترددين على طرق أبواب قصره والتهيؤ لخدمته طلبًا في الحصول على الامتيازات وبناء شبكة من العلاقات المنفعية"<sup>(100)</sup>، ولذلك فإن منظومة تبادل الهبات والهدايا تندرج ضمنها الصلات والروابط بين المخزن وخدامه، كما أنها تساهم في تجديد العلاقات بينه وبين رعاياه، ومن هذا المنظور ينبغي فهم حرص سلاطين المغرب وبايات تونس على استغلال كل مناسبة تجمعهم برعاياهم لإظهار جودهم وكرمهم. فما أنسب الأوقات بالنسبة إلى المخزن لممارسة سلطة الكرم؟

رصد جادور العديد من المناسبات التي حرص المخزن المغربي في العصر الحديث على الظهور أثناءها بمظهر قوامه الجود والكرم، واعتبرها من مظاهر استمرارية أسلوب الحكم في تاريخ المغرب، وهكذا فإن أنسب مناسبة لممارسة سلطة الكرم عند المخزن هي الظرفيات الناتجة من المجاعات وموجات الغلاء والجفاف، فضلاً عن مناسبة شفاء السلاطين مما قد يلّم بهم من وعكات صحية، وأحياناً مناسبات الاحتفالات الرسمية بالقصور السلطانية، والتي يحرص فيها المخزن على غرار المناسبات الأخرى على إظهار كرمه

95 الفشتالي، ص 233؛ جادور، ص 175.

96 بلقاسم، ص 309.

97 إرنيسست بليسييه دي راينو، وصف إيالة تونس، ترجمة محمد العربي السنوسي، مراجعة توفيق العيادي ومصطفى التليلي (تونس: المركز الوطني للترجمة، 2010)، ص 247.

98 جادور، ص 177.

99 المهدي جراد، "السلطة الحسينية وأعيان الدين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: عائلة البارودي نموذجًا"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 141 (2013)، ص 91.

100 المرجع نفسه.



"المبالغة في إطعام الحضور، خاصة من العلماء"<sup>(101)</sup>. ووفقاً للمنظور نفسه دائماً، مثلت الأعياد الدينية فرصاً سانحة للمخزن لممارسة كرمه وجوده المعهودين، إذ شهدت منظومة الكرم وتخليد المناسبات الدينية وحتى السياسية تلازماً بيئياً<sup>(102)</sup>. ويذهب هذا التصور أبعد من ذلك، فيؤكد أن المخزن لا ينفك يمارس الكرم حتى في أبسط المناسبات، فمثلاً حرص المخزن أثناء حركاته على المبالغة في إطعام وكسوة أعيان المناطق التي ينزل بها، "كما لو كانوا ضيوفاً لديه في العاصمة"، وهو ما اعتبره التصور ذاته الذي يرغب المخزن في الحفاظ على التراتبية نفسها السائدة في العاصمة، وعلى التمثل المترسخ في أذهان الرعايا والخدام على حد سواء، والذي مفاده أن المخزن هو مصدر العطاء الدائم والذي لا ينضب<sup>(103)</sup>.

أما في الإيالة التونسية، فيمكن التمييز في الهبات التي كان يمنحها البلاط خاصة للفقهاء، بين هبات منتظمة تتخذ صفة شهرية تقريباً، وأخرى غير منتظمة، وغيرها كانت سنوية بمناسبة الأعياد الدينية خاصة عيدي الفطر والأضحى، "وهو ما يعرف بـ 'العيدية'"<sup>(104)</sup>. كما مثلت مسألة كرم السلطة أيضاً في الإيالة التونسية وسيلة للحد من تجاوزات بعض أعوان المخزن، فبحسب شهادة القنصل بليسييه، كان الباي يغدق على أعوانه من الضباط السامين في الجيش بعلاوات، خاصة عندما يكون مزاجه جيداً، وذلك لتفادي لجوئهم إلى وسائل غير مشروعة للحصول على المال<sup>(105)</sup>.

وإلى جانب القوى الدينية، كالفقهاء والزوايا، التي مثلت الفئة الأكبر التي يُنعم عليها المخزن باستراتيجية الكرم، فقد نال الأعيان المحليون ومختلف أصحاب النفوذ حظهم الوافر من تلك الإنعامات، إذ لم تكن الخدمات التي كان شيوخ وأعيان المناطق المحلية يؤدونها لفائدة المخزن مجانية، وإنما كانوا يتلقون في مقابلها صلات وإنعامات وسمتها المصادر التونسية بـ "العواید"<sup>(106)</sup>.

وفي مقابل الجوانب الإيجابية التي أظهرتها استراتيجية الإنعام والإكرام، كشفت بعض الدراسات التاريخية الحديثة حول الإيالة التونسية عن الوجه الآخر لتلك الممارسة، وأكدت على تلاعب كبار الإنكشارية، واستعمالهم الحيل والتجاوزات للحصول على تلك الإنعامات، ما حوّل ذلك التقليد، الذي تعود أصوله إلى العهد الحفصي، إلى كارثة يصعب مجابهتها "والتقليص من فداحة السليبات المترتبة عليها"<sup>(107)</sup>.

وعلاوة على كل هذا، تجدر الإشارة إلى أن أصحاب التواريخ الأخبارية، من أمثال الفشتالي والناصري في المغرب، وبن عبد العزيز في تونس ومن نحا نحوهم من المؤرخين، وظفوا أقلامهم في تلميع صورة الدولة ومدح الحاكم وبطانته وتعداد منجزاته والتغطية على مثالبه وتجاوزاته، وذلك طمعاً في إنعاماته، ولا أدل على ذلك من اعتراف حمودة بن عبد العزيز بعد أن أطب في التأكيد على خلق الكرم لدى ولي نعمته، بما ناله من كرم علي باي، إذ يقول: "ولقد وصل إليّ من إحسانه - أيده الله تعالى - في أقرب مدة ما لا أذكره لثلاث أنسب إلى التزيّد"<sup>(108)</sup>.

101 جادور، ص 174.

102 المرجع نفسه، ص 172-173.

103 المرجع نفسه، ص 194.

104 جراد، "السلطة الحسينية وأعيان الدين"، ص 89-90.

105 دي راينو، ص 275.

106 السعداوي، ص 58.

107 عيسى، مغرب المتصوفة، ص 537-538.

108 بن عبد العزيز، ص 296.

## خاتمة

تأسببًا على ما سبق، لا بد من الاعتراف بصعوبة المتابعة الدقيقة لكل القضايا المتصلة بموضوع هذا البحث، في الحيز المتاح له، ولا سيما أن طبيعة السلطة وآلياتها وتمظهراتها في بلاد المغرب موضوع شائك ومتداخل، نظرًا إلى تعدد الفاعلين السياسيين فيها، وخصوصية نظام الحكم وتفردته.

لقد أتاحت متابعة بعض مفاهيم منظومة السلطة في المغرب وتونس، بالعودة إلى أصولها وتتبع تطورها عبر الزمن واستشراف مآلاتها، الوقوف عند مظاهر عديدة للتماثل بين تجربتي الحكم في البلدين، وبلورة بعض الخلاصات، انطلاقًا من منهج تاريخي ينفر من مبدأ الإطلاق في بناء الحقائق التاريخية. وقد مكن الانتباه إلى الوجه الآخر للسلطة، الكامن في بعدها الرمزي، من فهمٍ أكثر عمقًا لطبيعة التصورات المتضاربة حول السلطة بالمجتمع المغربي.

كما خلص البحث إلى أن مجمل الأفكار التي كان المخزن يسعى إلى ترسيخها في الذهنية العامة، من خلال منظومة الممارسات ذات الأبعاد الرمزية، ولا سيما في تعامله مع أصحاب النفوذ الرمزي كالفقهاء والأولياء، كان الهدف من ورائها التأكيد على أبوية الحاكم، وعلى كونه الملاذ الأوحى والأخير أمام كل من أوصدت في وجهه الأبواب.

أما آليات تنظيم العلاقات بين الأوساط الحاكمة ومختلف الفاعلين الاجتماعيين، فقد ميزتها خصوصية قلما نجد نظيرًا لها في المجتمعات المجاورة، إذ تحكم فيها عنصر المصلحة والمنفعة المتبادلة بين طرفي المعادلة، حتى أقل الفئات وجاهة وأدناها من حيث التراتبية الاجتماعية، كان المخزن يتعامل معها من منظور يكفل له بعض المكتسبات الرمزية.

ومن هذا المنطلق، يمكننا فهم الحد الذي بلغته السلطة من مركزية في تونس والمغرب، وذلك من خلال توظيفها سلطة الكرم لتدعيم هياكل السلطة وتسهيل عملية إخضاع المجتمع والمجال.



## References

## المراجع

## العربية

- عياش، جرمان. **دراسات في تاريخ المغرب**. ترجمة محمد الأمين البزاز وخلوق عبد العزيز التسماني. الدار البيضاء: الشركة المغربية للنashرين المتحدين، 1986.
- بلقاسم، إبراهيم بن جمعة. **الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864: من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية**. تونس: منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2002.
- بن أبي الصياف، أحمد. **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**. تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية. تونس: الدار العربية للكتاب، 2001.
- بن الخوجة، محمد. **صفحات من تاريخ تونس**. تقديم وتحقيق حمادي الساحلي والجيلاني الحاج يحيى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986.
- بن زيدان، عبد الرحمن. **العز والصولة في معالم نظم الدولة**. الرباط: المطبعة الملكية، 1961.
- بن سليمان، فاطمة. "مجال خمير والسلطة المركزية بتونس في القرن التاسع عشر: من التخوم إلى الحدود ومن المخزن إلى الدولة". **مجلة روافد**. العدد 5 (1999-2000).
- بن عبد العزيز، حمودة. **الكتاب الباشي**. ج 1: قسم السيرة. تحقيق محمد ماضور. تونس: الدار التونسية للنشر، 1970.
- بن يوسف، محمد الصغير. **المشروع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي**. تقديم تحقيق أحمد الطويلي. تونس: المطبعة العصرية، 1998.
- بنسالم، ليليا [وآخرون]. **الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي**. ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. ط 2. سلسلة المعرفة التاريخية. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2007.
- بنعدادة، أسية. **الفكر الإصلاحية في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجاً)**. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003.
- بورك، إدموند. **الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)**. ترجمة محمد أعيف. سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 17. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013.
- بوشستوف، لطفي. "المغرب على عتبة الحداثة: قراءة بالزمن الاحتمالي". **مجلة رباط الكتب**. العدد 14 (شتاء 2014). في: <https://bit.ly/3qLTpey>
- بياض، الطيب. **المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011.
- التوفيق، أحمد. **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1830-1912)**. ط 2. سلسلة أطروحات ورسائل 1. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983.
- جادور، محمد. **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**. سلسلة أبحاث. الدار البيضاء: منشورات عكاظ، 2011.

- . الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر. **معلمة المغرب**. ج 9. سلا: مطابع سلا، 1998.
- ..... **معلمة المغرب**. ج 21. سلا: مطابع سلا، 2005.
- جراد، المهدي. **عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني (1705-1881)**. تونس: الأرشيف الوطني التونسي؛ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011.
- ..... **"السلطة الحسينية وأعيان الدين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: عائلة البارودي نموذجا"**. **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**. العدد 141 (2013).
- حبيدة، محمد. **"عطب التحديث في تاريخ المغرب"**. **الأوان**. 2013/9/1. في: <https://bit.ly/3yldzOY>
- حمودي، عبد الله. **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقالة في النقد والتأويل**. ترجمة عبد المجيد جحفة. ط 4. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2010.
- دالي، حمادي. **"البايليك والإحاطة بالفقهاء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: المظاهر والآليات"**. **المجلة التاريخية المغاربية**. العدد 147 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012).
- دي رابنو، إرنيسست بليسييه. **وصف إيالة تونس**. ترجمة محمد العربي السنوسي. مراجعة توفيق العيادي ومصطفى التليلي. تونس: المركز الوطني للترجمة، 2010.
- الرباطي، محمد الضعيف. **تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)**. تحقيق وتعليق وتقديم أحمد عماري. الرباط: دار المآثورات، 1986.
- السبتي، عبد الأحد. **التاريخ والذاكرة: أورايش في تاريخ المغرب**. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012.
- السعداوي، إبراهيم. **"المخزن والمجال الجبلي التونسي بين 1630 ونهاية القرن الثامن عشر"**. **مجلة بصمات**. العدد 3 (2008).
- عبد اللطيف، كمال (إعداد وتقديم). **في الدفاع عن الاجتهاد والتحديث في الفكر العربي الإسلامي: أبحاث مهداة للأستاذ سعيد بنسعيد العلوي**. سلسلة أبحاث ودراسات 57. الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013.
- عيسى، لطفي. **"الجذور الوسيطية للدولة الحديثة ببلاد المغرب"**. **مجلة معهد الآداب العربية**. مج 61، العدد 2 (1998).
- ..... **مغرب المتصوفة (الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي من القرن 10 م إلى القرن 17 م)**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2005.
- الغرايب، محمد وعبد العزيز بل الفايدة وعبد العزيز عينوز (تنسيق). **السلطة والفقهاء والمجتمع في تاريخ المغرب: الائتلاف والاختلاف: أعمال تكريمية مهداة للأستاذ أحمد عزاوي**. الفينطرة: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيظرة؛ الرباط: مطابع الرباط نت، 2013.
- الفتتالي، عبد العزيز. **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**. دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم. الرباط: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، [د. ت.].

- فوكو، ميشال. **المعرفة والسلطة**. ترجمة عبد العزيز العيادي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994.
- القائد، عبد المجيد أيت. "التحديث وعوائقه في تاريخ المغرب". **الأوان**. 2014/4/22. في: <https://bit.ly/3qMaJQJ>
- القدوري، عبد المجيد. **المغرب وأوروبا: ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)**. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000.
- **المجال البدوي في المغرب الخصوصيات والتحولات: أشغال الندوة المنعقدة بالقنيطرة أيام 6 و7 مارس 2002**. القنيطرة: مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، 2007.
- الناصري، أحمد بن خالد. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**. تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري. الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997 [1894].
- هنية، عبد الحميد. **تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**. سلسلة دراسات مغاربية: الذاكرة التاريخية للبلاد التونسية. تونس: تير الزمان، 2012.
- \_\_\_\_\_. "بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى، وآليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة". **عمران**. العدد 4 (ربيع 2013).
- هويدي، سلوى. "علي باي وإدارته للأزمات (1759-1782)". **المجلة التاريخية المغربية**. العدد 147 (2012).
- واتربوري، جون. **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**. ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. ط 3. الرباط: مؤسسة الغني للنشر، 2013.

## الأجنبية

- Dakhliya, Jocelyne. "Dans la Mouvance de prince: La symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb." *Annales. Histoire, Sciences Sociales*. vol. 43, no. 3 (May-June 1988).
- *Encyclopédie de l'Islam*. Nouvelle édition. Paris: Maisonneuve et Larose, 1991.
- Laroui, A. *Les origines sociales et culturels du nationalisme marocain (1830-1912)*. Casablanca: Centre Culturel Arabe, 1993.